[المعرفة والنكرة]

حاشية عند قوله: (المعرفة والنكرة).

النكرة سابقة على المعرفة؛ لأن دلالتها وضعية باعتبار الأصل، وإنما قدم المعرفة؛ لأن الكلام وضع للإخبار، وهو لا يتأتى إلا عن المعرفة في الأكثر؛ لظهور فائدته، ولأن العرب تغلب المعرفة على النكرة في الأحكام فتقول: هذا زيد ورجل صالحين، فتنصبهما على الحال ولا ترفعهما على الصفة تغليبا لجانب المعرفة.

وقوله في حدها: (ما وضع لشيء بعينه). لو قال بدله: ما علق على شيء كان أجود؛ لأن المفهوم من الوضع: وضع الواضع الأصلي، وحينئذ لا يكون الحد جامعا؛ فإنه يخرج عنه المنقول، والمعرف باللام؛ لأن دلالتهما لا باعتبار الوضع الأصلي.

وقوله: (والمضاف إلى أحدها معنى). على إطلاقه ليس بجيد؛ فإن نحو: " غير " و "مثل " و " شبه " يضاف إلى أحدها معنى، ولا يكون معرفة.

وجوابه: أنه لا يلزم من هذا الإطلاق أن يكون كل ما أضيف إلى أحدها معنى معرفة، بل اللازم منه أن بعضه كذلك، ولا شك أن بعضه كذلك.

بل الوارد عليه أن هذا الإطلاق يقتضى أن يكون المضاف إلى المنادى معرفة؛ لأن المنادى أحدها أيضًا، لكن المنادى لا يضاف إليه شيء على أن ذلك الشيء يكون غير منادى، والمنادى باق على حاله من النداء، بل متى أضيف إليه شيء صار ذلك الشيء هو المنادى فتكون معرفته بالنداء لا بالإضافة إلى المنادى.

وتعريف اللام إما للجنس وإما للعهد.

والأول قسمان: إما لمطلق الجنس، نحو: الرجل خير من المرأة، وإما لاستغراقه مثل: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر:٢-٣] ولو أريد المفرد أو طبيعته لم يتأت الاستثناء.

والثاني أيضًا قسمان: وهو إما أن يذكر منكور ثم يعاد باللام ليعلم أنه ذلك المنكور، مثل: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا ﴿١٥﴾ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾

[المزمل:١٥-١٦]، وإما أن يكون المعهود في الذهن، كقولك: ادخل السوق، إذا لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق.

وهي وحدها حرف التعريف عند سيبويه. وعند الخليل: الهمزة واللام.

ورد قول سيبويه بأنها قد قطعت في: ياألله، ولو كانت للوصل لم تقطع. وأجيب بأن قطعها إنما كان لكونها عوضا من أصلي.

وبأنها لو كانت للتعريف وحدها لوجب فتحها قياسا على لام التأكيد والقسم وجواب " لو " و "لولا ". وأجيب بأن تحريكها بالفتح أو الكسر يلبس بسائر اللامات؛ فسكنت للفرق.

وضعف قول الخليل بأنها لو كانت كذلك لوجب قطعها؛ فإن قال: استمر التخفيف للكثرة، قيل: لا دليل عليه ولا نظير له، وبأن العامل يتخطاها، فلو كانت على حرفين لم يجز ذلك كما لا يجوز في غيرها، وبالقياس على حرف التنكير وهو التنوين.

فلو قال: وما عرف بحرف التعريف؛ لكان أشمل.

واختلف النحاة في ترتيب المعارف، وفائدة الخلاف تظهر في الوصف.

فمذهب سيبويه أن أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم المبهم الداخل عليه حرف التعريف، والمضاف يعتبر أمره بما يضاف إليه.

وقال ابن السراج: أعرفها المبهم، ثم رتب ترتيب سيبويه.

وقال أبو سعيد: أعرفها العلم، ثم رتب الترتيب.